الأمم المتحدة

A/66/521

الجمعية العامة

Distr.: General
18 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/65/519/Add.1). ويقدم التقرير أيضا بيانا بالحالة المالية للمنظمة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وآخر التوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ويتناول التقرير أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والديون المستحقة من المنظمة للدول الأعضاء. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت الأنصبة المقررة الواجب دفعها خلال عام ٢٠١١ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، ولكنها كانت أقل بالنسبة لصناديق حفظ السلام. وأُبقي على الأنصبة المقررة الواجب دفعها بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر في نفس مستواها السنوي. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالنسبة لجميع الفئات.

ولم تكن هناك متأخرات بصورة عامة في الدفعات المسددة نظير الالتزامات المتعلقة بالجنود والمعدات بالنسبة لجميع البعثات العاملة. ويُتوقع كذلك أن تنخفض المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عما تم توقعه في

191011 191011 11-55376 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أيار/مايو وأن تنخفض بنحو ٩١ مليون دولار عن المبلغ الذي كان مستحقا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ويُتوقع أن يكون الوضع النقدي إيجابيا بحلول نهاية عام ٢٠١١ بالنسبة لجميع الصناديق، وإن كانت النتيجة النهائية ستتوقف على مقدار المساهمات المقدمة في الربع الأخير من العام. ولا تزال الأنصبة المقررة غير المسددة محصورة إلى حد بعيد في عدد قليل من الدول الأعضاء، وخصوصا بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر. ولذلك سوف تتوقف النتيجة النهائية لعام ٢٠١١ بدرجة كبيرة على المدفوعات التي تسددها تلك الدول الأعضاء في الأشهر الأخيرة من العام. والسبيل الوحيد لضمان قاعدة مالية أكثر استقرارا لعمل الأمم المتحدة هو أن تفي الدول الأعضاء بمجمل التزاماتها المالية تجاه المنظمة وفي حينها.

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/65/519/Add.1). ويقدم التقرير أيضا بيانا بالحالة المالية للمنظمة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وآخر التوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢ – والصورة التي تتيحها المعلومات المتوفرة عن عام ٢٠١١ صورة إيجابية بوجه عام رغم المناخ المالي العالمي الحالي.

٣ – ويُقاس الوضع المالي للأمم المتحدة عادة بأربعة مؤشرات رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والديون المستحقة من المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا – بيان بالحالة المالية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

٤ – يتبيّن من استعراض الحالة المالية حدوث زيادات في مستوى الأنصبة المقررة المسددة للميزانية العادية (من ١٦٦ ٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٤١٥ ٢ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، والمحكمتين الدوليتين (من ٢٥٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٨٦ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١). وانخفض مستوى الأنصبة المقررة المسددة لعمليات حفظ السلام (من ٦٧١ ٩ مليون دولار إلى ٤٣٣ ٧ مليون دولار)، في حين ظل مستوى الأنصبة المقررة المسددة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ثابتا عند مبلغ ٣٤١ مليون دولار (بناء على نظام المدفوعات المتعدد السنوات). وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠١٠ بالنسبة لجميع الفئات.

ألف – الموارد العادية

٥ – كانت الأنصبة المقررة والمدفوعات المسددة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠١٠، حيث بلغت الأولى ٢٤٩ مليون دولار والثانية ١٨٤ مليون دولار. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة أعلى أيضا بما قدره ٨١ مليون دولار، حيث بلغت ٨٦٧ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مقارنة بما قدره ٧٨٦ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٦ – وبلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة للميزانية العادية بحلول ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ١٣١ دولة، أي بزيادة ١٢ دولة عما كان عليه هذا العدد

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقامت بيلاروس وليبريا وهايتي في وقت لاحق بتسديد مجمل أنصبتها المقررة للميزانية العادية التي كانت مستحقة وواجبة السداد. ويود الأمين العام أن يعرب عن شكره للدول الأعضاء الـ ١٣٤ التي وفت بمجمل التزاماتها للميزانية العادية، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذوَ حذوها.

٧ - ومن أصل مبلغ الـ ٨٦٧ مليون دولار الذي ظل غير مسدد حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت نسبة ٨٧,٤ في المائة منه مستحقة على دولة عضو واحدة، ونسبة ٨,١ في المائة مستحقة على ثلاث دول أعضاء أخرى، ونسبة ٤,٥ في المائة مستحقة على بقية الدول الأعضاء. ومن الواضح أن الصورة النهائية لعام ٢٠١١ تعتمد إلى حد كبير على ما ستقوم به هذه البلدان في الأسابيع القليلة المقبلة.

٨ - وتتألف الموارد النقدية للميزانية العادية من الصندوق العام الذي تسدد له الأنصبة المقررة، وصندوق رأس المال المتداول الذي وافقت الجمعية العامة حاليا على أن يكون بقيمة ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. ويُتوقع أن يكون رصيد الميزانية العادية في نهاية عام ٢٠١١ أدنى مما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٠. بيد أن الوضع المالي النهائي للمنظمة يعتمد إلى حد بعيد على ما ستقوم به الدول الأعضاء المشار إليها أعلاه.

باء - عمليات حفظ السلام

٩ - لما كان الطلب على أنشطة حفظ السلام بحكم طبيعته أمرا لا يمكن التنبؤ به، فمن الصعب إجراء توقعات مالية موثوقة. هذا بالإضافة إلى أن لحفظ السلام فترة مالية مختلفة، فهي تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه عوضا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأن الأنصبة المقررة تحدَّد بصورة منفصلة لكل عملية؛ ونظرا لأنه لا يمكن تحديد الأنصبة المقررة في الوقت الحالي إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تُحدد لفترات مختلفة على مدار العام. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تعقّد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين من جهة أخرى.

١٠ - وبلغ إجمالي المبلغ المستحق غير المسدد لعمليات حفظ السلام حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ما قدره ٣,٣ بلايين دولار، أي بزيادة ٨٤٣ مليون دولار تقريبا عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٠، و ١١٣ مليون دولار عما كان عليه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويشمل مبلغ الـ ٣,٣ بلايين دولار المستحق غير المسدد حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أنصبة مقررة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تبلغ نحو ٤٧٤ مليون

دولار وجب دفعها مؤخرا أي في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ولم تنقض بعد فترة دفعها البالغة ثلاثين يوما.

١١ - والأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام، خلافا للفئات الأخرى، ليست مركزة تركيزا شديدا ضمن عدد محدد من الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن نسبة ٤٦,٧ في المائة من الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام والبالغة ٣,٣ بلايين دولار حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مستحقة على ثلاث دول فقط من الدول الأعضاء، ونسبة ٢٩,٤ في المائة أخرى مستحقة على ست دول أعضاء أخرى.

١٢ - وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة المستحقة السداد لعمليات حفظ السلام ١٨ دولة، وهي: أستراليا وإستونيا وألمانيا وأيرلندا وآيسلندا وتايلند وجنوب أفريقيا وسانت كيتس ونيفس وسنغافورة والسويد وسويسرا وفنلندا وكندا وكوت ديفوار وليختنشتاين وموناكو ونيوزيلندا وهولندا. وفيما بعد، قامت إسرائيل وجمهورية مولدوفا ولاتفيا والنرويج وهنغاريا بتسديد مجمل أنصبتها المقررة المستحقة السداد لعمليات حفظ السلام. والدول الأعضاء الأخرى مدعوة إلى أن تحذو حذو هذه الدول.

١٣ - وبلغ الرصيد النقدي في حسابات عمليات حفظ السلام حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ نحو ٤,٣ بلايين دولار. وقُسِّم هذا المبلغ بين حسابات عدد من العمليات الجارية والمغلقة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. إلاّ أن ثمة قيودا على استخدام هذه الموارد. فالجمعية العامة عادة ما تشير بوضوح في قراراتها المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام إلى أنه لا يجوز تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تمنع الشروط التي تحكم الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام استخدام موارده إلا في العمليات الجديدة وتوسيع نطاق العمليات القائمة. ولا يتوافر حاليا لغرض الاقتراض إلا مبلغ ضئيل من الموارد النقدية الموجودة في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة. وقد وافقت الجمعية العامة في قرار أصدرته في الآونة الأخيرة (٢٩٣/٦٥) على إعادة ١٨٠ مليون دولار من بعثات حفظ السلام المغلقة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ مجموع الموارد النقدية في حسابات البعثات العاملة نحو ٣,٨ بلايين دولار، وفي الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام ١٤٣ مليون دولار، وفي حسابات البعثات المغلقة ٣١٤ مليون دولار.

١٤ - واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، يتوقع أن ينخفض مجموع المبالغ النقدية المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام عند نهاية عام ٢٠١١ ليبلغ ٣,٢ بلايين دولار مقسمة على النحو التالي: حوالي ٢,٨ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة و ٣١٦ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة و ١٤٠ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وتستند هذه التقديرات إلى المقبوضات والمصروفات المتوقعة.

١٥ - ومن أصل المبلغ المتوقع توافره في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة في نهاية عام ٢٠١١ وقدره ٣١٦ مليون دولار، خُصص مبلغ قدره ٢٦٣ مليون دولار لدفع الالتزامات غير المسددة، كالمدفوعات لقاء توفير القوات والمعدات والأرصدة الدائنة التي ستردّ إلى الدول الأعضاء. وبذلك يتبقى مبلغ قدره ٥٣ مليون دولار فقط يمكن استخدامه للاقتراض لتغطية نفقات بعثات حفظ السلام العاملة. وبنقصان السيولة في بعثات حفظ السلام، زادت الحاجة إلى هذا الاقتراض في السنوات الأخيرة، مع أن هذا الاتجاه قد يتغير أيضا إذا بادرت الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة. وفي عام ٢٠١١، استدعت الحاجة، حتى الآن، اقتراض ما مجموعه ١٣٠ مليون دولار من حسابات عمليات حفظ السلام لفائدة ست بعثات عاملة، وهي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعلى سبيل المقارنة، بلغت هذه الاقتراضات ما قدره ١٤٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ لفائدة سبع بعثات عاملة، تلتها سنتان شهدتا مستويات منخفضة من الاقتراض، بما قدره ٤٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ لفائدة أربع عمليات عاملة و ٣٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ لفائدة ثلاث بعثات عاملة، وهي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٦ - تحسن الوضع المالي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحسناً طفيفاً بوجه عام بين ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بفضل زيادة المدفوعات المقبوضة، حتى وإن كانت الأنصبة المقررة غير المدفوعة قد زادت بما قدره ٦ ملايين دولار.

١٧ - وبلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ٩٣ دولة، أي بزيادة خمس دول عما كان عليه هذا

العدد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ٩٣ التي وفت بمجمل التزاماتها المالية للمحكمتين الدوليتين، ويحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذوَ حذوها.

١٨ - ومما لا شك فيه أن الوضع المالي النهائي للمحكمتين الدوليتين سيتوقف على تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١١. ويتبين أيضا من جدول الأنصبة المقررة غير المسددة المخصصة للمحكمتين الدوليتين أنها تتركز بدرجة عالية بين قلة من الدول الأعضاء، إذ أن دولة عضواً واحدة لم تسدد نسبة ٦٤ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة هذه، وثلاث دول أعضاء أخرى نسبة ١٨ في المائة، وبقية الدول الأعضاء نسبة ١٨ في المائة. ومن ثّم فإن الكثير سيتوقف على ما ستقوم به هذه الدول الأعضاء.

١٩ - وإذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة، فإن المحكمتين الدوليتين ستنهيان السنة بأرصدة نقدية إيجابية. غير أن الوضع المالي الفعلي سيتوقف، مرة أخرى، على وفاء الدول الأعضاء بمجمل التزاماتها المالية للمحكمتين وبسرعة.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٠ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ على الميزانية الإجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وقدرها ١,٨٨ بليون دولار. ووفقا لذلك القرار، تسدد ١٨٠ دولة عضواً أنصبتها المقررة على عدة سنوات، فيما اختارت ١٢ دولة عضواً تسديدها دفعة واحدة. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ١٢٤ دولة، وبقي مستحقا على باقي الدول الأعضاء ما مجموعه ٨٨ مليون دولار. ومن المتوقع أن تظل الأرصدة النقدية إيجابية حتى نهاية عام ٢٠١١.

٢١ - ولضمان تنفيذ المخطط في الموعد المحدد، تُحث جميع الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر كاملة وفي موعدها.

ثالثا - الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٢ - أشارت التقديرات في أيار/مايو ٢٠١١ إلى أن ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء التي توفر قوات ومعدات لعمليات حفظ السلام ستكون في حدود ٥٦٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبعد تنقيح التوقعات، يبدو الآن

أن المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠١١ سيناهز ٤٤٨ مليون دولار، أي دون التوقعات التي حُددت في أيار/مايو، وسيكون أيضا أدنى من مبلغ الـ ٥٣٩ مليون دولار الذي كان لم يُدفع بعد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢٣ - وتتجاوز الالتزامات الجديدة في عام ٢٠١١ ما كانت عليه في عام ٢٠١٠، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى دفع مبلغ تكميلي مرة واحدة للبلدان المساهمة بقوات حسب ما قررته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٥، وإيفاد الوحدة العسكرية إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي المنشأة حديثا، وقابله جزئيا انخفاض قوام الأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وانخفاض في قوام أفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ومع ذلك، فإنه بالنسبة لعشر بعثات عاملة، دفعت الأنصبة المقررة المخصصة للقوات في موعدها بوجه عام حتى حزيران/يونيه ٢٠١١ بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات. إضافة إلى ذلك، سيستمر رصد مستوى الأموال النقدية لدى عمليات حفظ السلام، سعياً لسداد أكبر قدر ممكن من المدفوعات الفصلية لدى توافر النقدية.

٢٤ - والأمين العام ملتزم بأن يفي، بأسرع ما يمكن، بالتزامات المنظمة إزاء الدول الأعضاء التي توفر قوات ومعدات لعمليات حفظ السلام. غير أن قدرته على القيام بذلك تتوقف على درجة وفاء الدول الأعضاء بمجمل التزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة وفي موعدها، وعلى إنجاز مذكرات التفاهم مع الدول المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وذلك لتوفير المعدات.

رابعا - الاستنتاجات

٢٥ - يود الأمين العام أن يشيد إشادة خاصة بالدول الأعضاء الـ ١٩ التالية التي سددت مجمل أنصبتها المقررة إلى الميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر، التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وهذه الدول هي: أستراليا وإستونيا وألمانيا وأيرلندا وآيسلندا وتايلند وجنوب أفريقيا وسانت كيتس ونيفس وسنغافورة والسويد وسويسرا وفنلندا وكندا وكوت ديفوار ولاتفيا وليختنشتاين وموناكو ونيوزيلندا وهولندا. ومنذ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، سددت إسرائيل وجمهورية مولدوفا والنرويج وهنغاريا أيضا مجمل أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد. والدول الأعضاء الأخرى مدعوة إلى أن تحذو حذو هذه الدول.

٢٦ - ويبدو على المؤشرات المالية لعام ٢٠١١ بعض التحسن في بعض المجالات، رغم المناخ المالي العالمي الحالي. ويُتوقع أن يكون الوضع النقدي إيجابياً في نهاية العام بالنسبة لجميع الصناديق، وإن كان الوضع المالي النهائي سيتوقف على مقدار المساهمات المقدمة في الربع الأخير من العام. ويُتوقع أن يتراجع مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء ليبلغ ٤٤٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١١، مقارنة بما قدره ٥٣٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠. ويمثل هذا الأمر تحسنا كبيرا.

٢٧ - وتزداد مستويات الأنصبة المقررة غير المسددة مقارنة بما كانت عليه قبل سنة، وذلك بالنسبة لجميع الفئات، غير أن عدد الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها كاملة زاد بدوره عما كان عليه في العام الماضي.

٢٨ - ورغم التحسن في عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة، لا يزال عدم الدفع أمرا متمركزا بدرجة عالية في قلة من الدول الأعضاء بالنسبة لمعظم الفئات. وسُجل على مدى السنوات الأخيرة انخفاض تدريجي في درجة التركيز هذه بالنسبة لعمليات حفظ السلام.

٢٩ - وإذا كان الأمين العام يسلم بالتحسن المحرز في بعض المجالات رغم المناخ المالي العالمي الحالي، فهو يود أن يعيد التأكيد على أنه، إذا أُريد الحفاظ للمنظمة على وضع مالي سليم، يظل من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بالكامل وفي موعدها المحدد.